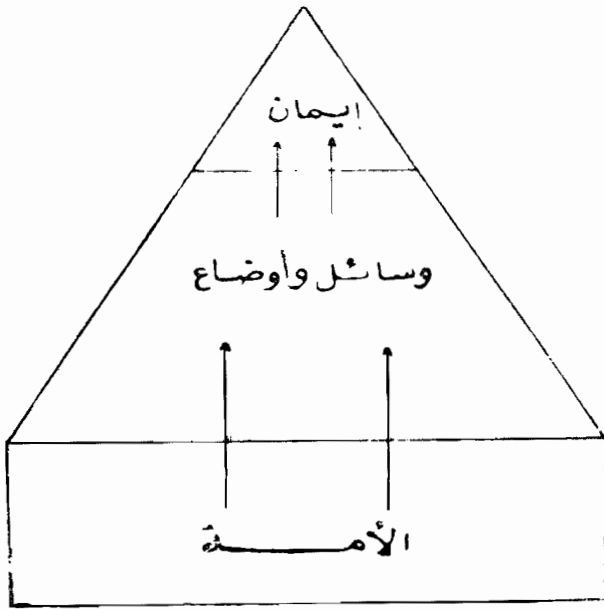


(١)

النظام الدستوري الاسلامي

الوصف العام للنظام الدستوري الاسلامي

النظام الدستوري الاسلامي هو نوع من النظم المذهبية ، أو العقيدية ، وبذلك يتشكل فيه المجتمع على النحو الآتي :



التشكيل العام للمجتمع الاسلامي

فالنظام الاسلامي يسوده ايمان موحد هو عقيدة التوحيد قولاً وعملاً - بالوسائل والأوضاع الاسلامية - وهذه الوحدة الايمانية تؤدي الى قيام

النظام الدستوري

قاعدة شعبية متضامنة هي الأمة • ويقوم بينهما
- بطبيعة الحال - توازن دستوري كما هو الشأن
في جميع النظم الدستورية •

وبذلك نقرر أن عناصر النظام الدستوري ثلاثة :
العقيدة أو الايمان ، والأمة ، والتوازن الدستوري
بين العقيدة والأمة •

عناصر النظام الاسلامي

لنظام الاسلامي - بصفة عامة - وكنظام
دستوري ثلاثة عناصر هي :

الايمان ، والأمة ، والتوازن :

العنصر الأول - الايمان

وهذا العنصر هو أساس النظام الاسلامي •
ويظهر ذلك جليا في قولنا : ان حفظ الدين هو أول
الضرورات في المصالح والمقاصد الشرعية •

وهذا الايمان هو عقيدة التوحيد كما جاء بها
النبي صلى الله عليه وسلم •

والتوحيد ليس قولاً فقط ، بل هو أيضاً العمل بما يصادق الايمان ، بتنفيذ ما أمر الله به ، ومنع ما نهى الله عنه ، ودل على ذلك قوله تعالى : « ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر » (آل عمران ١٠٤) ونحوها من الآيات وما صادقها من الأحاديث كحديث بيعة العقبة وخطبة الوداع ووصية النبي صلى الله عليه وسلم لمعاذ وأبي موسى لما أرسلهما الى اليمن .

ولذلك فالمذهبية الاسلامية تتمثل فيما جاء من أحكام الله تعالى بكتابهِ وسنة رسوله والمصالح الشرعية المعتمدة ..

وظائف الايمان :

وللايمان - بهذا الوصف كعنصر دستوري - أربع وظائف اجتماعية :

الوظيفة الأولى :

أنه ينشئ مشروعية عليا تخضع لها الأمة الاسلامية ، فان الايمان - بالوصف المتقدم - يصير معيار العدل والحق والصحة (ضد البطلان) والجواز والاباحة والآداب والعادات . فما طابق ما أمر الله به كانت له السيادة والريادة بين المسلمين .

ونتيجة لذلك فإن الوسائل والأوضاع في المجتمع الاسلامي تستمد من الشريعة الاسلامية بدون منازعة .

ونقصد بالوسائل : أى الطرق والكيفيات التي تصير بها الأحكام الشرعية نافذة بين الناس . سواء في ذلك الأوامر العامة - على مختلف مسمياتها - أو الأحكام القضائية ، أو الاجراءات اللازمة ، أو الاشهادات ، أو التصرفات الخاصة ، ومختلف مايجرى أو يجرى في ظل هذه المشروعية العليا .

ونقصد بالأوضاع : أى الأوصاف الشرعية التي تقوم بالمكلفين والاموال نتيجة للاحكام الشرعية ، وهي التي تسمى بلغة العصر باسم المراكز القانونية والحقوق ، كالحريات واللكيات وأحوال الناس بالنظر الى دينهم وأهليتهم ونحوه ، وأنواع الحقوق والالتزامات .

وهذه الأوضاع تتميز في النظام الاسلامي بأنها :

أ - وظائف اجتماعية تستهدف اعلاء الايمان وخدمته ، لقوله تعالى : « وما خلقت الجن والانس الا

ليعبدون » وبذلك يغلب عليها عنصر التكليف
وصفة الواجب العام .

ب - وأنها محكومة موصوفة مقيدة بالمبدأ الأعلى
وهو الايمان الاسلامى .

ج - وأنها متوحدة منتظمة لنشئها من منبع واحد
وفى اطار واحد .

والمشروعية الاسلامية تتميز بأنها :

أ - مشروعية عليا شاملة فوق جميع النصوص
الوقتية والوسائل والأوضاع .

ب - مشروعية ثابتة مستقرة ، مع مرونة معينة فى
التطبيق .

ج - أنها تؤدى الى اقرار العدل والسلام ، وتصفية
الظلم والصراعات على طول قاعدة العلاقات
الانسانية ، وذلك بسبب علو مثلها وتجردها ،
بخلاف العدالة الانانية أو العدالة التعصبية أو
العدالة ذات الأسس المادية .

الوظيفة الثانية للإيمان :

أنه يؤدى الى انشاء تضامن فى الأمة . فان
وحدة الايمان بين المسلمين تؤدى الى وحدة الفكر ،
ووحدة الفكر تؤدى الى وحدة الوسائل والأوضاع

النظام المستورى

سواء فى ظل الاحكام الشرعية أو فى ظل العادات والآداب ، وهذا يؤدى الى وحدة العمل ووحدة الطريقة والمنهج ، وبالتالي الى التضامن والتماسك بين أعضاء الأمة الاسلامية .

الوظيفة الثالثة :

أنه ينشئ ضميرا ذاتيا لدى كل مؤمن ، اذ تصير أحكام الله مقياس الحظر والاباحة لدى كل منهم . وبتوحد هذا الضمير الذاتى لاذهان جميع المسلمين ينشئ الايمان ضميرا اجتماعيا عاما يسود الجماعة الاسلامية كلها .

الوظيفة الرابعة :

هى الايجابية . اذ أن قوة الايمان تؤدى الى قوة الدافع للعمل الايمانى . فمن كان ايمانه قويا كان سعيه ودافعه الى العمل بما يعتقد شديدا . . . كمحرك السيارة كلما كان قويا كلما كان أقدر على الارتقاء وتخطى العقبات . ومن كان ايمانه باهتا أو عن تهمة فانه لاينفعه، فهو كمن يعبد الله على حرف ان أصابه خير اطمأن وان أصابه شر انقلب على وجهه . ولذلك وجب على المسلم أن يتبع الوسائل الاسلامية الخاصة بتقوية عقيدته وتصفية ايمانه ، وهذا هو السبب

فى أن كتب الفقه تبدأ بالعبادات ، لانها وسيلة
التهيئة الذاتية للمسلم والتهيئة العامة للامة .

العنصر الثانى للنظام الدستورى الاسلامى

الامة

والامة الاسلامية جماعة متضامنة متماسكة
تضامنا حقيقيا ، بسبب ما قررنا من انعكاس وحدة
الايمان على قاع الامة بالتضامن والتماسك .

ويزيد ذلك : بسبب ما يعرف باسم « فروض
الكفاية » و « الاثم العام » الناشئ عن عدم القيام
بهذا النوع من الفروض .

ففرض الكفاية هو واجب عام على كل قادر ، ان
لم يقيم به أحد أثمت به الامة كلها، وهذا الواجب العام
يقابله حقوق عامة لله تعالى وللناس .

ومن أمثلة هذه الفروض : الجهاد كل سنة -
اذا لم يدهم العدو بلاد المسلمين - فان هذا الفرض
يؤدى الى تحقيق الهيبة الاسلامية والعزة التى
تحقق للمسلمين حرية اختيار نظامهم اسلاميا أى على
أساس عقيدتهم .

ومنه : اقامة الحج كل سنة : لأنه من أهم الوسائل العملية لتحقيق الكيان الدولى الاسلامى وتجسيده وتدعيمه .

ومنه : اقامة علوم الشريعة : أى جعلها صالحة للفتوى والقضاء والتطبيق .

ومنه : اقامة القضاء والفتوى والامامة ومعاهد العلم وسائر الوسائل اللازمة لاقامة علوم الشريعة .

ومنه : اقامة مصالح المسلمين ودفع الضرر عنهم والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واقامة الحرف المهمة : وهى لازمة لانتظام الحياة الادارية والمصالح الخاصة .

ومنه : الانفاق العام كلما جرى داعيه .

وهذا التضامن ايجابى يضع على عاتق المسلم فرض القيام بالمصالح الاسلامية العامة وتجنيد امكانياته وتحويلها الى تكاليف ووظائف اجتماعية للمصالح العام ، وليس للتمتع الشخصى الخاص .

والأمة الاسلامية تتكون من عنصرين متميزين

العنصر الأول - الجماعة

وهم أهل العلم (انظر صحيح البخارى طبعة

دار الشعب الجزء ٩ صفحة ١٣٢ كتاب الاعتصام
بباب قوله : وكذلك جعلناكم أمة وسطا) وهم أهل
الحل والعقد فى جماعة المسلمين . ويتميز كبارهم
بخولتهم فى كل عصر ، ويتميز عامتهم بين أهل كل
مسجد بثقتهم فيهم .

وأهم الوظائف الدستورية لهذا العنصر : هو
البيعة والشورى والدعوة والتوعية (كشف الشبهات
عن الاسلام) .

ومن هذه الطائفة يختار أولو الأمر .

فالسطة الشعبية فى الاسلام وعاء واحد يتضمن
الشعب والسلطة ، اتكاملهما وتوازيهما فى غرض واحد
هو اعلاء الايمان وخدمته .

وهذا يجعل الاسلام نظاما شعبيا فى المقام
الاول . فان الامام يجرى تفويضه فى الامامة بالبيعة
وهو يفوض من يقبلهم طبقا للأحكام الشرعية .

والسلطة فى الاسلام قوامها امام وأهل شورى .
وللامام أن يشكل أهل شوراه فى صورة وزراء أو
أمراء أو نحو ذلك ، فان الأشكال الرسمية والادارية

النظام الدستوري

هي من المصالح المرسلّة التي تتخذ قواها حسب
الملاءمات في حدود الاطار الاسلامي الحاكم .

وهي مقيدة في الاسلام أشد التقيد وذلك بسبب
أن النظام هو الذي ينشئ السلطة عنقنا وليست
السلطة هي التي تنشئ للنظام كما في النظام
الوضعية . وبسبب أن الشريعة خطاب عام للحاكم
والحكوم على وجه سواء . وبسبب أن للفرد نوعا من
الولاية العامة في الاسلام . فهو يشارك في السلطة في
اختصاصات الوظيفة العامة .

وأهم نظم السلطة في الاسلام هي :
١ - الامام :

وهو رئيس الدولة الاسلامية . ووظيفته هي
القيام بالسياسة الشرعية .

وقد ضرب بعض الفقهاء أمثلة من هذه الوظائف :
حماية الدين والدعوة له وكشف الشبهات ،
والذود عن الحياض والجهاد في سبيل الله وانصاف
المظلومين والقيام بالعمل والمصالح المهمة للبلاد ونحو
ذلك .

ويتم تعيين الامام بالبيعة مدى الحياة .
والمفروض أن يكون أفضل الأمة ، ثم قرر النزه أنه
يكفى أن يكون من الأفاضل ، واقتصر في شروطه
- في أغلب المذاهب - على شروط تولى القضاء .
ويجوز عزل الامام اذا فقد شرط امامته ،
كالعجز البدني أو الأسر أو الخروج عن الدين ونحو
ذلك .

فاذا تناولت عليه جماعة ذات شوكة من المسلمين
وجب الاحتكام بينهما لقوله تعالى : « وان طائفتان
من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما » (الحجرات ٩) .
٢ - البيعة :

وهي عقد بين الامام أو من رشح للامامة وبين
أحد المسلمين على الرضا به اماما ، ويفترض في
البيعة أن تؤدي في مجموعها الى رضا المسلمين
بالامام ، وذلك ان قام بها أفضل المسلمين كفاءة، وكذا
ان كانت لأفضل المسلمين وذلك كبيعة أبي بكر لعمر .
والعباس لعلی . وأما بين من لا يظهر فضلهم فانه
يجب أن يقوم بها من يرتضيه المسلمون مقدما
أو يرتضيه لهم ، وللمسلم أن يبايع لنفسه بنفسه .
وبذلك فان البيعة ذات صبغة ذاتية من الطرفين .
ولذا لا يصلح أن يحل الانتخاب العام محلها .

٣ - الشورى :

وهى تقديم النصح ممن يطلب منه الامام . وأهل الشورى غير أهل البيعة يقوم بها بطانة الامام الذين يرتاح اليهم ، فعملهم مكمل لعمله ، وهم جزء من جهاز السلطة ، وأما البيعة فتقوم بها مختلف قطاعات الأمة وهى رقابة على الامام وعمل شعبى محض . وأهل الشورى يكونون من الامناء من أهل العلم ، وهى تكون قبل العزم وفى المسائل المباحة وليس فى المسائل التى فيها حكم لله سواء بنص أو يمكن الوصول اليه بالاجتهاد .

والعنصر الثانى من الأمة - هم عمّة المسلمين :

وبابهم مفتوح الى أن يكونوا من الجماعة فان الاستزادة من العلم نرض .

وأهم وظائفهم الدستورية : النصح والنصرة والقيام بفروض العين والكفاية واقامة الاسلام - بقوائمه الأربع - فيما بينهم . وهذه القوائم هى التى حددها البخارى فى صحيحه (أول كتاب الايمان) بقوله : ان للايمان فرائض وشرائع وحدودا وسننا .

العنصر الثالث للنظام الدستورى

التوازن

وهذا التوازن يجرى رأسيا بين عنصرى الايمان والأمة : فهو يتخصص بأنه التزام الأمة للايمان أو للعقيدة العامة .

وبذلك فهو يشبه « الوحدة الوطنية » فى النظم العصرية، لانها جامعة التضامن والتماسك فى القواعد الشعبية . وبخلاف التوازن فى النظام الليبرالى فهو يجرى بموازنة الشعب والسلطة بطريقة مادية معينة (الوسيلة البرلمانية) .

ويتحقق التوازن الدستورى فى الاسلام مادامت الأمة متماسكة بالايمان والعقيدة . فانه بذلك تتحقق وحدة الفكر والتضامن وتظل الأمة قادرة على متابعة أهدافها ، وهى اعلاء الايمان ، والنجاح فيها . أما اذا انفكت الأمة الاسلامية من ايمانها ، بأن ضعف نوره وبهتت صورته فى قلوب أهله أو تعددت المذاهب الايمانية وتشقق التضامن تبعا لذلك ، فان التوازن يختل ، ولا بد من العمل على اعادته طبقا للوسائل الاسلامية المقررة .

وهذه الوسائل ثلاثة أنواع :

وسائل إيمانية : تعتمد الى تعميق الإيمان في القلوب وترسيخه فيها .

وسائل مادية : منها الوزع بالسلطان، وإنشاء المؤسسات الدستورية والإدارية اللازمة لإقامة الحياة الإسلامية ، وتطبيق المعايير الظاهرية والمادية على المعاملات والأحكام .

وسائل القوة : وهي التي بحثها الفقه الإسلامي في باب البغاة أو الخوارج وينظمها قوله تعالى : « وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا ، (الحجرات ٩) » .

فصل النظام الاسلامى عن غيره

ويمكن تلخيص الصيغة الضابطة لوصف النظام الاسلامى وتميزه بانه :
« هو نظام ايمانى ، حر بلا فردية ، ونظامى بلا جماعية » .

وهذه الصيغة تفصل بينه وبين النظم المعاصرة :

١ - فكونه نظاما حرا بلا فردية :

يجعله مختلفا عن النظام الليبرالى الرأسمالى الذى تسوده المصلحة الشخصية ، فالحقوق فى النظام الليبرالى مطلقة ما لم يقيدها هذا القانون . والحق فيه يعرف بأنه « مصلحة شخصية يحميها القانون » والدعوى فيه محددة بالمصلحة الشخصية ، فحيث لا مصلحة فلا دعوى . والنظام الاقتصادى يقوم فيه على المنافسة الحرة .

وأما النظام الاسلامى فالحقوق فيه تكاليف ووظائف عامة كما قررنا . وهى متوجهة للمصالح والمقاصد الشرعية بصفة أساسية .

٢ - وكونه نظاميا بلا جماعية :

يجعله مختلفا عن النظم اليسارية :

الموافقة للنظام الاسلامى ، لان النظام الاسلامى هو نظام عقيدى ، والانتخاب العام - فضلا عن تأثره بالدعاية والتزوير - قد يأتى بغير المتشبعين بالعقيدة الاسلامية .

٢ - أنه يجب أن تكون الشريعة الاسلامية هي المصدر الأساسى فى هذا النظام ، ولا يجوز تعدد المصادر الاساسية فيه حفظا للخصيصة المذهبية السابق ذكرها ، وانما يجوز فقط الاستئناس بالمصادر الاخرى فى ظل الاحكام الاسلامية .

٣ - ان الحقوق العامة فى الاسلام لا تقتيد بحكم الأغلبية المخالفة للشريعة لان القيام بهذه الحقوق فرض كفاية على المسلم القادر خاصة لا يبرئه عنها الانحراف العام . . وقد زومت الشريعة المسلمين بوسائل خاصة لتمثيل المصالح العامة : أهمها دعوى الحسبة ، وهى دعوى ترفع للمصلحة العامة ويمثل المسلم بها المجتمع كله .

٤ - ان ارادة السلطة فى الاسلام مقيدة بالمشروعية العليا فى أمورها التشريعية ، بعكس النظام

العصرية فارادة المشرع الوضعي مطلقة لا حدود لها، وتحدد الدولة الوضعية سلطتها وتشريعاتها ودستورها تحديدا ذاتيا كيفما تشاء ، أما في الاسلام فالنظام سابقا على الدولة وهي ملتزمة به حتما في كل أمورها .

٥ - أن الشريعة الاسلامية تميل الى موضوعية في كل أمورها ، بعكس النظم الحديثة فانها تميل الى المعايير الشكلية في نظامها . فالمهم في الشريعة هو التحقق الفعلي للاحكام الاسلامية وجلب المصالح الشرعية ودرء المفسد . وأما النظم الوضعية فهي أميل لاحترام الشكل ، فالدستور لا يطعن فيه ولو كان خاطئا . والقانون معصوم أيضا بقيود شديدة . وحكم القضاء يجوز ولو كان خاطئا . والخدمات العامة لا يعترف لها بصفة المرفق الا بأداة شكلية - وذلك كله خلافا للنظام الاسلامي الذي يجعل النظر الى الموضوع أولى من التقيد بالشكل .